

ظاهرة التلازم التركيبي

"دراسة في منهجية التفكير النحوي"

د. جودة مبروك محمد

أستاذ العلوم اللغوية المشارك

كلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي

ملخص البحث بالعربية:

يهدف البحث إلى الكشف عن وجوه التلازم وفق رؤية النحويين وحسب منهجهم في دراسة النحو العربي، فيلقي بظلاله نحو محاولة اكتشاف مخطط الترابط والنسق العام الذي على أساسه تُصمَّم البنية التركيبية للجملة، حسب فهم النحاة أنفسهم، فجاءت المناقشة للتلازم بين الوحدات المكونة لها، فتناول فكرة التلازم القياسي العام، وأبان عن علاقته بتأليف الجملة وبنائها وظاهرة الإعراب والاصطلاح النحوي والتبويب والترتبة والصدارة، على أن هذه الظواهر من شواهد التلازم.

ثم ناقش التلازم القياسي الخاص بأقسامه الثلاثة؛ الاسمي والفعلية والحرفية، وهو ما يكون أحد عناصر بناء الجملة من مكوناته، وكانت له وقفة مع شقه الثاني وهو الأساليب النحوية التي التزمت نمطاً تركيبياً خاصاً، والتعبيرات شبه القياسية المحفوظة.

وإننا بهذه الورقة نحاول أن نناقش رؤية النحاة العامة للمنهجية الفكرية التي على أساسها ووفق معايير خاصة حدث الارتباط والتآلف بين عناصر الجملة.

والله ولي التوفيق

abstract

Structural concomitance

"study in the thinking and methodology of grammar"

This study is aim to detection the various concomitance according to view of nudged Arabic and according to its methods in study of Arabic grammar, this paper also appear trying of discovering scheme of connection and general layout which structure of synthetic of Arabic sentence based on it. so this discussion comes to appear the concomitance between its component units, and take idea of general standard concomitance, then discuss three parts of standard concomitance : noun, verb, and letter.

In the end by this paper we are discuss general view of nudged to methodology of intellectual which according to it the harmony occur between components of sentence.

مقدمة:

يعالج هذا البحث ظاهرة التلازم التركيبي في إطار منهج التفكير النحوي، وتتعلق هذه الظاهرة بالروابط المعنوية بين الوحدات التي هي من صناعة أسلوب تأليف الجملة عند العرب، ولم يكن الهدف دراسة الروابط المادية التي تسهم في التلازم، مثل حروف المعاني أو بعض الأسماء التي منوط بها الربط بين عناصر الجملة، ولقد سعى البحث حديثاً نحو اكتشاف علاقات الرتب الكلامية وانتظامها حتى تتشكل الجملة أو بعض مكوناتها، وعندما يحدث خرق لهذا التكوين المعياري يتحقق الشعور بغياب ذلك العنصر مثل حذف المبتدأ أو الخبر أو الفعل.

والتلازم نابع عن الفلسفة التي على أساسها وُزعت الكلمات داخل الجملة، ويتحدد بالمصاحبة الناشئة بين المفردات في أثناء تكوينها، أو التزام كلمة بموقع أو رتبة مخصوصة، بحيث يلزم بوجودها وجود نمطٍ تركيبِيٍّ خاصٍّ، يحدده نظام تأليف الجملة أو ما يُعرف بالنظم أو التعليق، يقول عبد القاهر: "لا نَظْمٌ في الكَلِمِ ولا ترتيبٌ حتَّى يُعَلَّقَ بعضها ببعضٍ، ويُبْنَى بعضها على بعضٍ، وتُجْعَلُ هذه بسببٍ من تلك"^(١)، فيعدُّ التلازم جزءاً من النظام الذي ينظم طريقة ترتيب الكلمات وتصميم بناء الجملة وفق القواعد، وبمعنى آخر يُعنى بالنظر في الاختيار أو الإجبار في وضعية اللفظة واحتفاظها بموقعها أو رتبها قياساً بغيرها من عناصر بناء الجملة.

والتلازم هو صدى حاجة المفردة إلى لفظة أخرى، فيكون لهما معاً خصوصية تركيبية، والحديث عن التلازم يدفعنا للكشف عن اللزوم، فإذا كان

١. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٥٥.

وهناك صدى لتجاور الكلمات نحويًا، ليس فقط في كون أحدها عاملاً أو معمولاً، فقد يوهم ذلك بشكل إعرابي مخالف للأصل، وهو ما عُرِفَ بالجوار، وهو أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: هذا جحرٌ ضبٌّ خرب، بالجر. السيوطي: الأشباه والنظائر ١٠ / ٢.

الأول علاقة بين مفردتين متلازمتين أو أكثر، فالثاني هو حاجة اللفظة لغيرها من الكلمات؛ لتكوين الجملة.

إن الورقة التي أقدمها تتبنّى جدلاً حول أحقية التركيب بأجزائه على تنوعها، وأحقية تلك الأجزاء بمواقعها التي منحها لها النظام اللغوي في ذلك التركيب، بناءً على أساس متكامل للمكونات في أداء الدلالة، التي يحتويها أي نظم، وإنما يتبلور انطلاقاً من حاجة الجملة إلى عناصرها الأساسية لأداء وظيفتها النحوية.

ويحاول البحث أن يكتشف تصور النحاة للهيكل الذي بُنيت عليه الجملة على أساس اطراديّ، وفق معطيات علم أصول النحو في معالجة القياس، فهو يقيس شيوع الأنماط التركيبية وملازمتها لصورٍ متكررةٍ في السياقات المختلفة.

وقد انقسم البحث إلى ثلاثة أقسام، عالجنا في قسمه الأول التلازم والعادات الكلامية والسلوكية، والفرق بين التلازم والمصاحبة، وما نعينه بالتلازم وأشكاله، وفي قسمه الثاني ناقشنا أنماط التلازم بين الوحدات التركيبية، وقُسمت إلى عامٍّ وخاصٍّ، وفي قسمه الثالث ناقشنا أثر قطع التلازم في التركيب، ثم أعقبنا ذلك بنتائج الدراسة والمراجع التي رجعنا إليها.

(١)

التلازم والعادات الكلامية والسلوكية:

من المعتقد أن تلازم وحدات التركيب ظاهرة مستأنسة لنظم اللغات الإنسانية عامة، وقد يكون مرجعه كامناً في العادة اللغوية للإنسان التي تتسم بها حياته، فيمارس بعض العادات الكلامية، ويتخذ من بعضها معياراً ينظم من خلالها تصرفاته في بناء علاقته بالحياة مع الآخرين، فتصبح قانوناً للتعايش، وبها يُصدر الأحكام على ما يُعرف بالقيمة، ويميّز من خلالها بين إيجابية المبادئ وسلبيتها، فإذا كان التلازم ينحو تجاه العادة اللغوية، فإنه يلعب دوراً دون وعي أو شعور من الإنسان، فيسيطر على تصرفاته، ويستحوذ على أفعاله اللغوية، ويتحدّد قانونه وأسس من خلاله.

إن التلازم يشبه ما نسمّيه في أعرافنا باللازمة، فهي تنبعث من الشخص بشكل متكرر، فقد يمارس اللغة باستخدام لفظة ما أو تركيب، فتأتي لازمة له في أثناء حديثه، وبدون قصد منه، غير أنها تمثّل سمة من سمات الشخصية ونوعاً من خصائص سلوكها التي احتفظت بهذا الفعل، فتُرَدّدُ بدون تحفّظ أو وعي أو إدراك.

إن هذا السلوك المحدد الذي طرحناه آنفاً سمة فردية، وقد ينتقل، لأسباب، إلى السمة الجماعية عن طريق المحاكاة والتقليد، وهو شأن العادات والتقاليد، فالمحدث إذا كانت له لازمة فإنها بصمته الأسلوبية، تتعلق بسماته الخاصة في الإصدار اللغوي، ولا تخصّ غيره من أبناء جنسه من المتحدثين باللغة، وقانونها حينئذٍ العادة، وبقاؤها مرهون ببقاء الشخص عليها ومزاولة لها، وهو أمر اعتيادي نابع من نفسية الإنسان ومزاجه، كما لو أنه اعتاد تحريك بعض أصابعه، أو لمس نظارته، أو التلميس على شعره... تلك أفعال قد يصنعها أحداً، بشكل متكرر دون قصد، وإنما هو خضوع للعادة وأسرار الشخص النفسية المعقدة.

فالباعث شخصي^٦ وليس نتاج القاعدة العامة بين الناس، وعلاقته ناشئة عن البصمة الأسلوبية للمنشئ أو للمؤلف، وهو ما يُتيح لنا أن نحدّد المبدع من خلال تلك الخصائص اللغوية. وعلى هذا ينقسم التلازم إلى قسمين:

الأول: قسم يجلبه ذوق المبدع وعادته، ولا يمتلك فروض النظام العام، وإنما اكتسب الجبر من ناحية العادة والسلوك الفردي، فهو نتيجة قصدية الإنسان في ممارسة اللغة، ويلزم نصّ المبدع نفسه فقط، فلا يقع في نصوص أخرى لمبدعين آخرين، إلا إذا كان هناك تناسّ مع ذلك الشخص، أو اقتباس، أو محاكاة أو تقليد، كما سبق.

الثاني: قسم من صناعة القاعدة، وهو جبري، ليس للمجموعة اللغوية دخل فيه سوى تطبيقه.

وسنركز في بحثنا على النوع الثاني، وهو ما يتعلّق بالصناعة النحوية.

- بين التلازم والمصاحبة:

إن التلازم يرتبط بال تكرار والترديد اللغوي، وهو بشكل عام نوع من المصاحبة^(١) التي تأخذ أشكالاً كثيرة، وهي ثلاثة أنواع^(٢):

الأول: التصاحب الحرّ: وهو يتناول الكلمات التي تصاحب عدداً كبيراً من الكلمات الأخرى، ويسمح بأن تحلّ ألفاظٌ بديلة مكانها.

الثاني: التضامّ: وهو تصاحب بين كلمتين، ليس بإمكاننا استبدال كلمة بأخرى منهما، وعدم قبول إضافة شيء آخر إلى الكلمات المرتبطة.

الثالث: التعبيرات الاصطلاحية: وهو اجتماع كلمتين أو أكثر فتصبحان وحدة دلالية، فلا يمكن تبين معناها من خلال الكلمات التي تولّف النصّ، وإنما بالوقوف على المراد من التركيب على عمومه، وبناء عليه لا يمكن ترجمة مثل

١. المصاحبة مصطلح يعني اشتراك الوقوع المألوف للمفردات المعجمية المستقلة. عوض، فريد عوض: فصول في علم اللغة التطبيقي، ١٣٨.

٢. المصدر السابق، ١٣٩، ١٤٠.

هذا النوع بالاعتماد على الإمام بدلالة كل كلمة، بل بمعرفة ما عُلِمَ به المقصود من هذا التعبير^(١).

ولكن ينفرد التلازم في بحثنا بكونه مقيداً بالتركيب، ودورنا ينحصر في الكشف عن الوحدات التركيبية معاً، التي تحكمها قوانين النحو، وليس مجرد الحديث عن المصاحبات اللفظية أو التعبيرات الاصطلاحية، وإن كانت قريبة الصلة بموضوعنا.

* * *

- مفهوم التلازم^(٢) التركيبي:

التلازم التركيبي هو المصاحبة بين الوحدات المشكلة والمصممة لبناء الجملة، ويوصف بأنه متكرر في السياق المطابق للسابق، فهو منتظم بحيث يعكس القاعدة التي تحكم طرائق الأداء الكلامي، في كونه نوعاً من الجبر في وضع التركيب على تلك الصورة، وهو ما يُعرف بالقياس في أصول النحو.

فلعل التلازم التركيبي يختلف عن المصاحبة التي كانت حديثاً لنا في السابق، من حيث إنه تصاحب تركيب، يؤدي معنى تاماً بوساطة الوحدات النحوية، التي تمثل أجزاء الجملة العربية، أو على الأقل فإن نظريته تكمن في مناقشة الارتباط بين هذه المفردات، ولا يهدف لمجرد قياس تكرار لفظتين أو أكثر، فيكون من قبيل المصاحبة اللفظية، ولا يقف على إعطاء دلالة ما خارج

١. حسام الدين، كريم: التعبير الاصطلاحي، ١٩.

٢. قريب من هذا المصطلح اصطلاحات اللغويين: المصاحبة التي استخدمها بعض تلامذة "فيرث"، والمراد به: اشتراك الوقوع المألوف للمفردات المعجمية التي توصف بالاستقلال. وانظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، ١٤٢، ١٤٣.

نطاق المعهود عمّا تطرحه كل كلمة منفردة، فيلتقي مفهومه ما هو معروف بالتعبير الاصطلاحية ... وإنما التلازم التركيبي يُملَى على الجملة النظام المعهود حتى تصل إلى حالٍ من الاتساق والتآلف في صورة متكررة تُطبَّق القاعدة، على ما سيُتضح لنا من خلال أقسامه.

ونتضح خصائص هذا النوع في كونه سلوكاً جماعياً في الغالب، وليس عادة فردية كما سبق في "التلازم والعادات الكلامية والسلوكية"، فينضم أمره إلى ما تعارفت عليه الفصيحة اللغوية، وبذلك تُبنى على أساسه الجملة، وتتشكل وحدتها، وتنظم فيها الرتب الكلامية والموقعية الإعرابية، فتتضح بذلك الفلسفة التي على أساسها وُزعت الكلمات حتى يتكوّن المعنى المستقلّ بالإفادة، وتبدو الجملة تامة، محتفظة بكل عناصرها، وهو ما يُعرف بآليات تأليف الجملة.

فالتلازم التركيبي نابع من تلك الحكمة التي صنعت المصاحبة بين الألفاظ من حيث الرتب الكلامية والمواقع الإعرابية وطرائق ترتيب الجملة حسب النظام، فيلزم بوجود اللفظة وجود نمط تركيبى خاص، يحدده نظام تأليف الجملة أو ما يُعرف بالنظم أو التعليق كما سبق، فيصبح التلازم جزءاً من النظام بكونه مؤثراً في ترتيب الكلمات وتصميم بناء الجملة، وبذلك فهو معنى بالنظر في الجبر في التزام اللفظة بموقعها ورتبتها تقديماً أو تأخيراً قياساً بغيرها من العناصر.

وتتحدّد قيمة التلازم التركيبي في أنه يسهم في الحكم على التركيب بأنه أصبح يؤدي المضمون المراد، وكذلك يقيس به البلاغيون فصاحة الكلام، فلا بدّ أن تتعلّق معاني الكلمات بعضها ببعض، ويكون بعضها بسبب بعض، يقول عبد القاهر: "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلّقة معناها بمعنى ما يليها"^(١)، فيحدّثنا عن ضمّ لفظة إلى أخرى، ويشير بهذا إلى مرادنا بالتلازم، ويرى

١. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ٤٠٢.

الدكتور تمام حسان^(١) أن غرض عبد القاهر ليس النظم في ذاته ولا الترتيب وإنما كان التعليق، والهدف منه إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية عن طريق ما يُسمّى بالقرائن.

وتمتد فاعلية التلازم لتكشف عن بعد آخر في نظام الجملة، ليس فقط في طريقة توزيع المفردات بداخلها، وإنما يقيس حاجة المفردة إلى مفردات أخرى، تتراصّ معها لتشكّل هذا البناء المحكم، المسمّى بالجملة، بحيث تصبح مؤلّفة من وحدات كاملة المعنى^(٢)، ويلزمنا أن نطرح مصطلحاً آخر، هو "اللزوم"، وإذا كان التلازم علاقة بين متلازمين أو أكثر، فإن اللزوم هو حاجة اللفظة إلى موقعية محددة أو رتبة مخصوصة تحتفظ بها، حتى تؤدي دورها في التركيب مع الوحدات الأخرى، ويلزومها هذه الطريقة يتحقق التلازم مع بقية الوحدات المكونة للنصّ، بأن تلزم الصدارة نحو "مَنْ" الشرطية، في قولنا: "مَنْ يذاكر ينجح"، ونحو "رُبَّ" في قولنا: "رُبَّ قليل يكفي"، فاللفظة "مَنْ" في سياقها تلزم الصدارة، ولا تؤدي دورها في التركيب إلا إذا اتخذت هذا الموضع، بحيث يمكنها سياقها من أن تكتسب نوعاً من القدرة على أداء دورها في التأثير في المضمون العام للجملة، ويؤول حينئذ إليها أمران: الأول العمل، والثاني التأثير في المضمون. وعلى هذا فهناك إلزام نحوي بوضع اللفظة في رتبته المستحقة، وربما يصل بنا الأمر إلى مفهوم النظم عند عبد القاهر في قوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله"^(٣).

١. حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٨.

٢. ليونز، جون: نظرية تشومسكي اللغوية، ٥٠.

وهناك خلاف بين العلماء قديماً وحديثاً في تحديد مفهوم الجملة، من حيث دلالتها على معنى تام يحسن السكوت عليه، أو معنى ناقص. انظر في تفصيل ذلك: نحلة، محمود: نظام الجملة في المعلقات، ١٣-٢٢.

٣. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ٨١.

إن قوة الارتباط بين الوحدات التركيبية هنا تُحيل ذلك النمط إلى ما يُطلق عليه التعبير المحفوظ عن العرب، وهو لا يكاد يحدث إلا إذا التصقت مفرداته التصاقاً نمطياً معهوداً للسلوك اللغوي المتعارف عليه، حتى إنه يتقارب مع الدلالة الكلية للمفردة، فيكون لارتباطه وتماسكه على أساس اللفظ والمعنى معاً بمنزلة الكلمة الواحدة، أو أن كل وحدة تركيبية تفقد دلالتها الخاصة، وتكاد تنعدم دلالتها بذاتها، وتلتحم مع بقية أجزاء الجملة لتسهم في تشكيل الدلالة الكلية.

وشبيه بهذا النموذج من الارتباط ما نلمحه في مناقشة النحاة للأفعال الخمسة، في التحام الضمير بالفعل، وجريانه بين حروفه^(١)، فالالتصاق يتضح في "يضربون" بين الفعل "يضرب"، وواو الجماعة.

ولقد تناول النحاة هذه القضية في حديثهم عن الارتباط بين الطرفين: الفعل وفاعله، فلا شك أن العلاقة قوية، ولقد عبّروا عنه بأن الفاعل كأنه جزء من الفعل، ونبيّته في أمرين: الأول: لغة أكلوني البراغيث في بعض اللغات. والثاني: الإعراب رفعاً بثبوت النون في الأفعال الخمسة.

أما الأول فنلاحظ مجيء الفاعل مكرراً في ظاهر التركيب، في قولنا: يضربونني الناس، لاعتبار الضمير حرفاً مشعراً بالفاعل، على رأي.

أما الثاني وهو تحقق وجود العلامة الإعرابية للفعل بعد الفاعل؛ فيمثل ظاهرة غريبة لا تكاد تعرفها الأنظمة الإعرابية الشائعة في اللغة، فالشائع أن الإعراب يوجد على الحرف الأخير من الكلمة، إلا أنه ههنا لم يقع على الباء في "يضرب"، ولكنه تأخر بعد واو الجماعة، وهي الفاعل، وتفسير النحاة يوضح قوة الارتباط بين المتلازمين، الفعل والفاعل.

أشكال التلازم التركيبي:

يتخذ التلازم التركيبي أشكالاً مختلفة من حيث الالتحام والانفصال بين الوحدات المترابطة، فيكون على هذا النحو: التلازم المدمج، والتلازم المنفصل.

١. ولقد تناول ابن جني (سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٥ - ٢٣١) شدة اتصال الفعل بفاعله.

أولاً: التلازم المدمج "التساهمي"

يتضح التلازم المدمج في شدة الارتباط بين العنصرين المتلازمين بشكل ملتصق، فلا يقعان منفصلين في التركيب ولا يوجد فاصل بينهما، حتى إن المصطلح اللغوي الذي يُطلق عليهما، مأخوذ من مادة لغوية واحدة ويتحقق هذا من خلال خمسة أشياء: الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والصلة والموصول^(١)، وما يُميّز هذه المتلازمات أنها بمنزلة شيء واحد.

ثانياً: التلازم المنفصل

قد يجوز انفصال المتلازمين، فيتباعدان في الشكل التركيبي، مع عدم التأثير في تحقق علاقة التلازم بينهما؛ للارتباط النحوي والدلالي بينهما، ويتحقق في علاقة الفاعل بمفعوله، وعلاقة المبتدأ بخبره وغيرها، فهي وإن كانت علاقة تلازمية، لكنها انفصالية، ليست مدمجة، وقد يكون هناك فاصل بينهما، على نحو:

زيد الذي جاء من السفر مجتهد.

فنلاحظ الفصل بين المبتدأ والخبر بالاسم الموصول وصلته، ولكن إذا وردت الجملة بدون الخبر، وهو أحد العناصر المكونة للجملة، فإنها تفقد الوجه الصحيح لها، ولا يصح ذلك، إلا إذا وقع ذلك في موضع يصح فيه الحذف. عندما يوجد في السياق ما يدل على المحذوف حالاً أو مقالاً^(٢).

- أنماط التلازم بين الوحدات التركيبية:

تتعدد صور توزيع الوحدات الإفرادية داخل الجملة، وما يعيننا ملاحظة حالة التلازم، التي انقسمت إلى قسمين؛ التلازم القياسي العام، والتلازم القياسي الخاص:

١. راجع: نخلة، محمود: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ١١٤ - ١٢٠.

٢. المصدر السابق نفسه، ١٠١.

١ - التلازم القياسي العام:

يقيس التلازم الأولوية في توزيع الكلمات في التركيب، فتتضح الموقعيّة الإعرابية بالنظر المباشر للتركيب، وبإمكاننا حينئذٍ أن نكتشف بعض الإجراءات الطارئة على أصل النظام المكون للنص، من تقديم أو تأخير أو حذف، وتترتب عليه أحكام النحاة، والباعث المبين عن ملاحظة هذا التغير هو لزوم التركيب لفلسفة ما أو حكمة يقتضيها هذا التوزيع^(١)، وهو ما أطلقنا عليه التوزيع القياسي، وله مجموعة من المظاهر من أهمها:

- تأليف الجملة وبنائها:

ينبني على هذا تصور النحاة العرب لاكتمال وحدات بناء الجملة من حيث انقسامها إلى مسند إليه ومسند^(٢)، وذلك في أبسط صورها، وما يجيء زيادة على ذلك فهو مكمّلات لها^(٣):

مبتدأ + خبر

فعل + فاعل

١. كما أن هناك حكمة في عدم التلازم بين بعض الوحدات، فلا يجتمع حسب منهجية النحاة - مثلاً - أداتان لمعنى، ومن ثمّ لا يجمع بين "ال" والإضافة؛ لأنهما أداتا تعريف، ولا بين "أل" وحروف النداء، ولا بين حرف من حروف نصب الفعل المضارع، وحرف تنفيس؛ لأن الجميع أدوات استقبال، ولا بين "كي" إذا كانت جارة واللام الجارة. السيوطي: الأشباه والنظائر ٤٢٦/٢.
٢. ما عليه كثير من نحاة العربية كالمبرد (المقتضب ٨/١)، وابن السراج (أصول النحو ١/ ٧٠) أن الجملة مكونة من طرفين: المسند إليه والمسند، ومن المحدثين يرى الدكتور إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة ٢٦٠، ٢٦١) أن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء ركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فلا يشترط في الجملة الإسناد في تركيبها، إلا أن مهدي المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٣) يتمسك بفكرة الإسناد، وإن خلت الجملة من أحد الطرفين لفظاً؛ لوضوحه وسهولة تقديره. راجع: نحلة، محمود: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ٢١.
٣. يقسم علم اللغة الحديث الجملة على قسمين: جملة دنيا، وجملة موسّعة، والدنيا هي الجملة النواة، وهي أبسط صور الجملة، أما الموسّعة فهي التي حلّت بها موسّعات الجملة من نحو كان وأخواتها وغيرها من النواسخ. عمر، سليم: اللسانيات العربية الميسرة، ٨٨ - ٩١.

فالإسناد علاقة ترابط وتفاعل بين طرفين^(١)، ويؤدي بدوره إلى إكساب الكلمات الإعراب، وهو الإبانة، فالإعراب لا يستحق إلا بعد التركيب، وإلا لأصبح الكلام في حكم الأصوات المبنية، ونلمح ذلك في توضيح الزمخشري: "الإسناد لا يتأتى بدون طرفين، مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في (كأن) لما اقتضى مشبّهًا ومشبّهًا به كانت عاملة في الجزأين"^(٢).

فالجملة العربية تلزم هذا النسق من التكوين والتصميم، وقلما رأينا جملاً تحكى بدون أحد هذين الطرفين، وما جاء من نحو قولنا: محمدٌ، فقد دخله تقدير محذوف، وهو: هذا محمدٌ، وأشباهه حسب دلالة السياق، ونحو قولنا: ما قائمٌ زيدٌ، فقد سدّت كلمة "زيد" مسد الخبر، على نحو ما سيجيء في حذف أحد المتلازمين.

وقد تجيء الجملة على قلة بدون الطرف الآخر دون وقوع الحذف فيه، وذلك لتحقيق الإفادة منها بدونه، ومن ذلك قولنا: قلماً، وطالماً^(٣)، فافتقدت الجملة الفعلية حسب تصوّر النحاة إلى عنصر الفاعل، وهو وحدة متممة للجملة لا غنى عنها، ولكن لا يتصور وجوده بوجود "ما" الكافّة، إلا إذا ارتضينا التأويل الذي رآه بعض النحاة من أن "ما" مصدرية^(٤)، ويبدو أن الفعلين "طال، وقل" قد انتقلا

١. يقول السيوطي (الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٦) في وصف العلاقة بين طرفي الإسناد: "الفاعل كجزء من أجزاء الفعل".

٢. الزمخشري: المفصل ٤٨.

٣. ويرى الأتباري (منثور الفوائد، ٧٣) أن دخول "ما" الكافة عليهما ما جعلهما يخرجان عن مذهب الأفعال، فلم يفتقرا إلى فاعل.

٤. ذهب بعضهم إلى أن "ما" مصدرية هنا، فنقول: طالما انتظرتك، وقلماً رأيته، والتقدير: طال انتظاري، وقلت رؤيتي. الأتباري: منثور الفوائد، ٧٣.

إلى وظيفة أخرى، لعلها الدلالة على الاستغراق المستغني عن الفاعل، فشأبها الأدوات أو الظروف من تلك الجهة، ففارقا التلازم مع الفاعلية التي هي من تمام الجملة الفعلية.

وقد يحدث هذا النوع من الحذف في الجمل الموسَّعة في اصطلاح المعاصرين من نحو قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١)، على ما سيجيء في موضعه من وجوب افتقار "لات" على أحد المكوِّنَيْنِ لعناصر الجملة.

ومع ندرة ما وصل إلينا مما سبق من فقدان أحد الأطراف فإن النحاة يعتقدون أن الجملة مركبة من عنصرين على الأقل، الفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُربَ اللصُّ، وأقائمُ الزيدانِ؟، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً^(٢)، فهي كلام مركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك عند الزمخشري^(٣).

وقد ذكر السيوطي^(٤) الحالات التي تطرأ على الجملة، من نحو مجيء المبتدأ بلا خبر، في قولنا: أقائمُ الزيدانِ؟، وما ذاهبٌ أخواك، فليس للمبتدأ ههنا خبر ملفوظ به ولا مقترّر، ومنه: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك، فـ"أقلُّ" مبتدأ لا خبر له؛ لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، ومنه كلُّ رجلٍ وضعيته.

١. سورة ص: ٣.

٢. ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٦٣.

٣. الزمخشري: المفصل، ٣٢، إلا أنه يفترق الكلام عن الجملة في كونها أعم منه، إذ شرط الكلام الإفادة، بخلاف الجملة؛ ولذا يقولون: جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٦٣.

٤. السيوطي: الأشباه والنظائر، ٣ / ٩٤.

وقد يحدث أن يُزاد عنصر، هو أحد صور الجملة الفعلية نحو "كان" في أسلوب التعجب، وله طريقة صوغ واحدة، من نحو قولنا: "ما كان أجمل الحديقة"، ولعلّ وجود "كان" ههنا لأداء دلالة الماضي وإن كانت اعتراضية في السياق العام، وهي وظيفة زمانية، أو تكون على أساس التأكيد الزمني للحدث التعجبي.

وتعد الجملة المسرح الذي تكاد تُجرى عليه جميع المعالجات النحوية، فتتعاقب مناقشات النحاة لأجزائها ومكوناتها، ففيها المسند والمسند إليه، والعامل والمعمول، والظرف والمضاف إليه والمشغول والمشغول عنه، وبها أبواب النواصب والجوازم وغيرها. ولكن يبقى أن هذه الأبواب لا تستقيم بمفردها، وإنما هي من وحي التركيب الذي أضفى عليها صبغة الوجود ومنحها تلك الرتبة المخصصة.

ويتحقق التلازم التركيبي في إطار العلاقات النحوية التي تربط بين مكونات أجزاء الجملة، على ما سيتضح.

- ظاهرة الإعراب:

يمثل الإعراب محوراً وركيزة أساسية للإنشاء عن تحقق نوع من أنواع التلازم بين طرفين، أحدهما المؤثر والآخر القابل للتأثير، أو حسب اصطلاح النحاة العامل والمعمول، ففي تفكير معظمهم أن الكلمة المعربة لازمت عاملاً أثر فيها، وجلب لها العلامة الإعرابية، يقول الأنباري في تعريف الإعراب إنه: "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً وتقديرًا"^(١)، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الكلمة في إطار تركيب مع غيرها؛ "فلا يستحق الاسم الإعراب إلا بعد التركيب"^(٢) وجعلوا للعمل النحوي ثلاثة أركان: العامل، والمعمول، والأثر الإعرابي.

١. الأنباري: أسرار العربية، ٤١.

٢. أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف، ٤٧ / ١.

ويتحدّد تأسيساً على ما سبق مفهوم العامل على أساس ارتباطه بالمعمول، وارتباط الأخير بعلامة إعرابية مخصوصة، فالعامل هو ما يُحدّثُ تغييراً في الحركات، فيكسب المعمول الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض، وقد يكون العامل فعلاً أو شبهه أو حرفاً عاملاً، وهو العامل اللفظي أو المعنوي^(١).

- الاصطلاح النحوي:

لقد أخذت بعض المصطلحات الدالة في أصلها اللغوي على حالة تلازمها مع طرف آخر، قد يكون كلمة أو جملة، فنجد لذلك مصطلحات مثل: المسند والمسند إليه، والفعل وفاعله، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه. إن الاصطلاحات السابقة تظهر علاقة ارتباط بين شيئين، كلاهما بحاجة للآخر، ويتطلبه حتى يؤدي وظيفته النحوية، والملاحظ اعتماد النحاة في التسمية على الجذر اللغوي نفسه، مع إحداث تغيير يدل على الثاني، فيقولون: المضاف، ومن الجذر نفسه يقولون المضاف إليه، ويقيدونه بحرف الجر، ومثله الصفة، ومن الجذر نفسه يقولون الموصوف، باستخدام اسم المفعول منه، وعلى هذا لا يتحقّق وجود طرف بدون الآخر، فهو سبب له، فلولا المضاف إليه ما كان المضاف، ولولا الصفة ما كان الموصوف وغيرها.

ومن ذلك تقسيمهم للحروف حسب ما تدخل عليه، فأطلقوا على ما يشترك في الدخول على الاسم أو الفعل معاً غير المختص، وأطلقوا على ما يلزم الدخول على أحدهما دون الآخر المختصّ.

هذا كلّهُ يوضح أن المصطلحات التي اختارها النحاة تكشف عن منهجهم في القول بالتلازم.

١. عطية، هادي: نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، ٢٧.

- التبويب النحوي:

تبدو هيمنة التلازم في إطلاق عنوان الباب النحوي، بل نلاحظ ذلك من الاصطلاح للعلم ذاته وهو علم "التركيب"، فيأخذ إلى تصور نوع من العلاقات بين المفردات، ويتجلى أمره في باب التوابع بتمامه، فلا يُعقل أن هناك تابعاً ليس له متبوع، فالعلاقة تبادلية وتكاملية بين الطرفين، ويصل الأمر إلى الاتفاق في الحالة الإعرابية، تأسيساً على حال المتبوع، فيمثل الثاني ردفاً للأول، سواء أكان صفة أو عطفاً أو بدلاً أو توكيداً، يقول الزمخشري^(١) في تعريفه لها: "هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها".

فإذن توجد علاقة ترابط بين التابع ومتبوعه، وهي تلازمية، وبدونها يفقد العنصر تلك السمة، فلا تُسمى الصفة صفةً إلا بموصوفها، ولا يُسمى المؤكّد هكذا إلا بتابعه، كما سبق.

- ظاهرة الرتبة أو الترتيب:

يخضع ترتيب الجملة لأغراض المتكلمين، فليس تأليف الجملة - كما يرى الدكتور فخر الدين قباوة^(٢) - جمعاً آلياً للمفردات، إنما هو تشكيل تعبير متفاعل، يؤثر بعضه في بعض، ويتضح بين عناصره التجاوب والتعاطف، حتى يكون وحدة حيوية متكاملة الدلالة.

والقول بالرتبة يدفعنا إلى توقع الترابط بين العناصر المكونة للجملة، بما يضمن لها تلازماً على هذه الحال، فليس بمقدور أي تركيب أن يعبر عن الأفكار

١. الزمخشري: المفصل، ١١٤.

٢. قباوة، فخر الدين: العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السادس عشر ١٩٩٨م، ص ١٢١.

الذهنية المقصودة بدون التزام دقيق لترتيب منظّم، يعينه على أداء المهمة بدقة، ولا سبيل إلى تحقق ذلك من مراعاة الأحكام التي تحفظ لكل كلمة رتبها في الجملة^(١).

ولقد دار جدل نحوي حول أسبقية بعض الرتب، فرتبة الفاعل لا تتقدم الفعل، ورتبة المفعول متأخرة عن رتبة الفاعل، يقول الزمخشري في تعريف الفاعل: "ما كان المسند إليه من فعلٍ أو شبهه مقدّمًا عليه أبدًا"^(٢)... فتحفظ كلمة "زيد" بالمفعولية في قولنا: "زيدًا هنأت" رغم تقدمها في الصورة اللفظية، إلا أنها محتقظة برتبة المفعولية.

ويحتفظ التراث النحوي بمناقشات حول أسبقية بعض الكلمات، وقد عقد الزجاجي بابًا في الإيضاح متسائلًا عن "القول في الاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم؟"^(٣).

وهناك تصوّر للنحاة يكشف عن أن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف جر، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني^(٤)، وهناك تفسير للتوسّع في حروف الجر، فسأثرها تتقدم وتتأخر إلا "رب"، ومفاده أن السبب في جواز تقديم حروف الجر وتأخيرها يرجع إلى كونها صلةً للأفعال والأسماء المشتقة منها، فإذا تصرف العامل تصرف المعمول فيه وما اتصل به، أما "رُبَّ" فليست صلةً لفعل ولا شيء يتضمن معناه؛ فلذلك لزمّت موضعًا واحدًا^(٥).

١. أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية، ٢٣٣.

٢. الزمخشري: المفصل، ٤٤.

٣. الزجاجي: الإيضاح، ٨٣.

٤. الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ١/ ٣١٠.

٥. عطية، هادي: نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا، ٦٠.

ولقد جاء تصنيف جمهور النحاة لنوع الجملة على أساس ما تبدأ به، فأساس التصنيف يرجع إلى نوع العنصر الذي بُدئ به، إلا أنه يشترط أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه^(١).

- ظاهرة الصدارة^(٢):

جاءت رؤية النحاة لبعض الكلمات في توزيعها في إطار الجملة بالحكم عليها بتصدر جملتها، رغم احتفاظها بالرتبة التي قد تكون متأخرة، نحو بعض أسماء الاستفهام مثل "كيف"، في قولنا: "كيف جئت؟"، فـ"كيف" موقعها الإعرابي حال، ورتبة الحال متأخرة عن رتبة الفعل وفاعله.

يقول ابن هشام^(٣): "مُرَادُنَا بِصَدْرِ الْجُمْلَةِ الْمَسْنَدُ أَوِ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ، فَلَا عِبْرَةَ بِمَا تَقْدُم عَلَيْهِمَا مِنَ الْحُرُوفِ... وَالْمَعْتَبَرُ أَيْضًا مَا هُوَ صَدْرٌ فِي الْأَصْلِ، فَالْجُمْلَةُ مِنْ نَحْوِ: كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ، فَعَلِيَّةٌ".

وقد عدّد الدكتور علي أبو المكارم^(٤) الصيغ التي لها الصدارة بناءً على مؤثراتها في المضمون كالاستفهام، وذكر أنه يجب أن يعقب صيغة الاستفهام المستفهم عنه صراحةً، ومنها: أدوات الشرط والتعجب وكم الخبرية وكأيّ وأدوات النفي وأداة التنبيه وأدوات التحضيض، والصدارة تعني شيئين^(٥):

١- تصدر الصيغة للتركيب.

٢- عدم ارتباط الصيغة التي يجب لها التصدر وما يليها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل النحوي، وإن ارتبطت بها من حيث الدلالة.

١. المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، ٤٧.

٢. ولقد أجريت بحثاً قيد النشر عن الصدارة وجدلية اللفظ والمعنى.

٣. ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٦٤.

٤. أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية، ٢٤٢، ٢٤٣.

٥. المصدر السابق، ٢٦٥.

٢ - التلازم القياسي الخاص:

وينقسم إلى قسمين: النوعي، وهو اسمي وفعلِي وحرفي، وتلازم كيفي بين الوحدات في التعبيرات المحفوظة.

أولاً: التلازم النوعي:

- التلازم الاسمي:

تتلازم بعض الأسماء مع مخصصات تركيبية، أو مع كلمات أو جمل لها خصوصية في التركيب، ومن هذا:

- الاسم الموصول وجملة الصلة:

يتلازم الاسم الموصول مع جملة تالية له، تسمى جملة الصلة، أو جملة الحشو، كما يسميها سيبويه^(١)، نحو قولنا: قابلت الذي انطلق، ويوضح الاصطلاح النحوي التقارب بين الطرفين، فأخذ المصطلح الثاني (جملة الصلة) من المصطلح الأول (الموصول) فهما معاً من مادة "وصل". كما ذكر النحاة التلازم بين الاثنين، وأن علاقة الترابط قوية إلى حد أن جملة الصلة جيء بها خاصة لتزيل الإبهام في الموصول؛ مما دفع سيبويه إلى تسميتها بجملة الحشو، وهذا التعبير الأخير يوضح أنها لا تتعلق بعموم مفردات الجملة، ولكن تتسلط علاقتها بالاسم الموصول فقط.

- الاسم المشتغل عنه:

يتضح التلازم في باب الاشتغال في أكثر من موضع، أهمها وجوب النصب إن جاء المشغول عنه بعد حرف يختص بالدخول على الفعل، مثل: إن، وهلاً، وألاً، ولولاً، ولوما، في نحو قولنا: إن زيداً تره تضربه، ونحو قول النمر بن تولب:

١. سيبويه: الكتاب ٢/ ١٠٥، وراجع: الزمخشري: المفصل، ١٣٨.

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفَّسًا أَهْلَكَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

فقوله "منفّساً" واجب النصب؛ لأنه وقع بعد أداة تستلزم الفعل بعدها، فتعيّن أن يكون "منفّساً" مفعولاً به لفعل محذوف يفسره ما يأتي بعده، وهو قوله "أهْلَكَهُ".

كما أنه في حال جواز النصب والرفع في نحو: "لَقِيتَ الْقَوْمَ وَعَبْدُ اللَّهِ لَقِيْتَهُ"، فالمختار النصب في "عبدالله"، وليس الرفع مع جوازه؛ لِيَتِمَّ عطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها، وهذا يعكس الحكمة من وراء التلازم^(٢).

- الظرف والمضاف إليه:

يحدد النحاة خاصية للظروف، وهي ملازمتها للإضافة إلى ما بعدها، وهذا هو الأصل فيها، فلا بدّ أن يأتي بعد الظرف مضاف إليه، وهو ما نفهمه من قول الزمخشري عن بناء الظروف الدالة على الغايات: "والذي هو حدّ الكلام وأصله أن يُنطَوَّقَ بهنّ مضافات، فلما اقتطع عنهنّ ما يُضَفَّنَ إليه وسُكِّتَ عليهنّ صرْنَ حدوداً يُنتهي عندها، ولذلك سُمِّيت غايات، وإنما يُبَيِّنُ إِذَا نُويَ فِيهِنَّ الْمَضَافُ إِلَيْه، فَإِنْ لَمْ يُنَوَّ فالإعراب"^(٣).

ويتناول "حيث"، في كونها مشبّهة بالغايات، لملازمتها للإضافة، وتجب إضافتها إلى الجملة، إلا ما رُوِيَ من قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً^(٤)

١ . النيان ٧٢، وسيبويه: الكتاب ١/ ١٣٤.

٢ . الزمخشري: المفصل ٧١.

٣ . المصدر السابق نفسه، ١٥٧.

٤ . رجز بدون نسبة في عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ٧/ ٣، وابن يعيش: شرح المفصل ٩٠/٤.

بإضافة "حيث" إلى "سهيل" وهو مفرد، وهذا نادر في الاستعمال.

ويذكر الأنباري^(١) أن "حيث" لا تضاف إلا إلى الجمل، ومن العرب من يضيفها إلى المفرد، ويجره بالإضافة، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

ومنه ملازمة إضافة "إذ، وإذا" إلى ما بعدهما^(٢)، إلا أن "إذ" تُضاف إلى الجملة بنوعها الاسمية والفعلية، أما "إذا" فإنها تُضاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية، وعلى هذا يرى المعربون إعراب ما بعدها في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٣) فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما يأتي بعده، وهو "انشقت".

ومن الظروف التي تضاف إلى ما بعدها "لأن"، إلا أنه يحكى لها حالة خاصة مع "غدوة"، فتتصبها، ولم تجرّها كما تجر بقية الأسماء على الإضافة، ومنه قول الشاعر:

لأن غدوةً حتى أروحَ وصحبتني عصاة على الناهين شمّ المناخر^(٤)

المركب الاسمي:

المركب الاسمي هو كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، ويكون مبنياً^(٥)، ومنها قولنا: وقعوا في حيّصٍ بيصّ، وهو جاري بيت بيت، وسقطوا بين بين، وذيت ذيت، وكيت كيت. وهذا النوع يعكس التلازم الذي نتج عنه شيان: إعطاء التركيب دلالة خاصة، والبناء، فتحوّلت الكلمات المتلازمة إلى حالة البناء بعد أن كانت معربة^(٦).

١. الأنباري: منثور الفوائد ٤٣.

٢. الزمخشري: المفصل ١٥٩.

٣. سورة الانشقاق : ١.

٤. البيت بدون نسبة في: أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ١ / ٢٢٨.

٥. أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ١ / ٢١٦.

٦. وهذا شبيه بالأعداد المركبة من نحو: أحد عشر.

- التلازم الفعلي: ومن ذلك:

"عَسَى" مع المضمَر:

هناك حالة خاصة بالتلازم يعكسها تركيب "عسى" مع المضمَر، ليأخذ التركيب شكلاً مختلفاً، حيث تختلف "عسى" في هذه الحال عن الأفعال الأخرى في وقوع ضمير النصب بعدها، فنقول: عَسَايَ وَعَسَاكَ وَعَسَاءَهُ، ومن ذلك قول الراجز:

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وإن كانت لغة غير كثيرة^(٢). ولقد وصف سيبويه^(٣) هذه الحالة بالخاصة.

ويرى الأنباري^(٤) أن الكاف في "عَسَاكَ" في موضع نصب كما هي في "عَلَّكَ"، وهي قد قامت مقام الضمير المرفوع، وأن "عساك" بمنزلة "عَسَيْتُ" في المعنى.

ولقد اجتهد النحاة في إيجاد تأويل لهذا التلازم، فعلقوا تلك الجهة بالحمل على "لَعْلَ"، كما حُمِلَتْ "لَعْلَ" على "عسى" في دخول "أَنْ" في خبرها في قول متمم بن نويرة:

لَعْلَكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مَلَمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُكَ أَجْدَعًا^(٥)

وعُدَّت "عسى" في هذا السياق حرفاً لا فعلاً؛ ولذا يقال: عساك أن تقوم، كما نقول: لعلك أن تقوم، ويستدلون على حرفيتها بعطفها على "لعل" في الرجز السابق:

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

١. الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ١٨١، وسيبويه: الكتاب ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

٢. أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ١/ ١٩١.

٣. سيبويه: الكتاب ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

٤. الأنباري: منشور الفوائد ٣٣.

٥. البيت في: البغدادى، عبد القادر: الخزائن ٥/ ٣٤٥.

فلو كانت "عسى" فعلاً لما صحَّ عطفها على "لعل"، ويرى الأنباري^(١) أن "عسى" هنا تضمّنت معنى الحرف.

- التلازم الحرفي:

تتلازم الحروف مع مخصصات كلامية، الاسمية والفعلية، وإذا ما تم الفصل بين الحرف وما دخل عليه يكون هناك خلل نحوي في التركيب، نحو: "كي زيدٌ يأتيك"، وقد زيد خرج"، فهذان تركيبان غير مسموح بهما في العربية^(٢)، فإن "كي، وقد" حرفان يلزم الفعل بعدهما.

ولقد قسم النحاة الحروف حسب ما تدخل عليه على قسمين: مختصة، وغير مختصة، والأول هو يعكس حالة التلازم، وهو ما اصطلح عليه بالحروف المختصة، وهي حروف تختص بالدخول على أحد أنواع الكلم دون الآخر، فهناك حروف تدخل على الأفعال خاصة، وأخرى على الأسماء، وقد علّل النحويون لعملها دون التي لا تعمل بناءً على اختصاصها، يقول السيوطي: "كل حرفٍ اختصّ بشيءٍ ولم ينزّل منزلة الجزء منه فإنه يعمل"^(٣)، وخرج بذلك السين وسوف وقد ولام التعريف، فلم تعمل في الكلمات التي تليها رغم اختصاصها؛ لأنها كالجزء منه^(٤).

١. الأنباري: منثور الفوائد ٣٣.

٢. يطلق سيبويه (الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦) على هذا التركيب المستقيم القبيح؛ لأنه غير مسموح به في العربية، وإن كان لا يؤدي إلى خلل معنوي. وراجع: عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة ٦٥، ٦٦.

٣. السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٥.

٤. السابق نفسه.

ومن هذا:

أولاً: تاء القسم مع لفظ الجلالة

رصد النحاة تلازماً تركيبياً بين تاء القسم ولفظ الجلالة "الله"^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ نَأْكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(٢)، والملاحظ في الاستخدام أن التاء لا تُستعمل في القسم إلا مع لفظ الجلالة "الله"، فهي حالة من حالات التلازم الخاص الحرفي، فلا يقال: تالسماء، أو تالقمر^(٣).

ويوجّه النحاة هذا الاستعمال بما يسوّغ ذلك التلازم، فنظروا في أصل التاء، وزعموا أنها منقلبة عن واو القسم، والتقدير: والله، فعندهم أن الواو تُقلَّبُ تاءً، كما قُلبت في نحو: وراث وتراث، ووجه وتجاه^(٤).

ويعلّل الأنباري^(٥) لهذا التلازم بأنه لما كانت تاء القسم فرعاً على الواو، والواو فرعاً على الباء، ألزمت اسماً واحداً، وهو اسم الله تعالى.

"لات"^(٦) والحين:

تتلازم "لات" وهو حرف نفي يعمل عمل "ليس" بالحين، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٧)، ويبدو التلازم أكثر في اشتراط جمهور النحاة لخبرها واسمها في كونهما حيناً، ولا بدّ من حذف أحدهما^(٨).

١. ابن هشام: مغني اللبيب ١٢٥.

٢. سورة الأنبياء: ٥٧.

٣. وربما قالوا: تَرَبَّى وتربَّ الكعبة والرحمن. ابن هشام: مغني اللبيب ١٢٥.

٤. أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ٧٩/٢.

٥. الأنباري: منثور الفوائد ٥٦.

٦. وذهب الفارسي إلى أنها تعمل في الحين وما رادفه. ابن هشام: مغني اللبيب ٢٥٥.

٧. سورة ص: ٣.

٨. ذكر ابن هشام (مغني اللبيب ٢٥٤) ثلاثة مذاهب في (لات)، أحدها مذهب الجمهور وهي أنها تعمل عمل "ليس"، والثاني للأخفش وهي أنها تعمل عمل "إن"، والثالث للأخفش أيضاً وهي أنها لا تعمل شيئاً، ويكون المرفوع بعدها مبتدأ، وإن كان منصوباً فهو لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى حينَ مناصٍ.

ويذكر الأنباري^(١) علة هذا التلازم بأنه إنما لزم اسم "لات" وخبرها للحين؛ لأن "لات" فرع على "لا"، و"لا" فرع على "ما"، و"ما" فرع على "ليس"، فلما وقعت في رتبة رابعة ألزمت شيئاً واحداً وطريقة واحدة، كما أن تاء القسم كما سبق لما كانت فرعاً على الواو، والواو فرعاً على الباء، ألزمت اسماً واحداً، وهو اسم الله تعالى.

ثانياً: تلازم الوحدات في التعبيرات المحفوظة

إن الصورة التي عليها التعبيرات المحفوظة عن العربية تعبر عن حالة التلازم بين الألفاظ المكونة لها، ويشكل التعبير صورةً للبناء الذي ترتبط فيه هذه الوحدات، وهو ينقسم إلى قسمين: أساليب قياسية، وتعبيرات شبه قياسية محفوظة.

أولاً: الأساليب القياسية

إن المقصود بالتعبيرات المحفوظة ما عُرِفَ في النحو العربي بالأسلوب، وهو الطريقة التي ينحوها المتكلم في كلامه، والشكل الذي يُساق على هديهِ الكلام، ومنها: أسلوب التعجب، وأسلوب التفضيل، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الشرط، وأسلوب المدح والذم، وأسلوب الاشتغال، وأسلوب الإغراء والتحذير. لعلَّ السمة المشتركة بين الأساليب السابقة جمود كلٍّ منها ولزومها شكلاً واحداً في طريقة بنائها، ونمطاً معروفاً للمتحدثين، ويتضح هذا من خلال النماذج التي سيقدمها هذا البحث.

- "نعم" والتلازم :

تُصمَّمُ جملة المدح باستخدام "نعم" على هذا النحو:

١. الأنباري: منشور الفوائد ٥٦.

نِعَمَ	الخلقُ	الصدقُ
فعل المدح	الفاعل	المخصوص بالمدح

وهناك اشتراطات ثلاثة استقرأها النحاة من اللغة للمكونات الثلاثة، وهي فعل المدح وفاعله والمخصوص بالمدح، وتؤكد هذا التلازم بين وحدات التعبير، فـ"نِعَمَ": تلزم صورة الجمود، فلا تتصرف^(١)، وهي بكسر فاء الكلمة وسكون عينها، وهو وزن غير شائع في العربية^(٢)، والفاعل: وله وجوه ثلاثة: الأول: معرفٌ بآل، كالمثال السابق، والثاني: مضاف إلى معرف بآل، نحو: نِعَمَ خُلُقُ الرَّجُلِ الصَّدِّقِ، والثالث: مضمر مفسر بتميز، نحو: نِعَمَ رجلاً زيداً، وفي هذه الحال لا يجوز الجمع على الأرجح بين التمييز والفاعل الظاهر، أما المخصوص بالمدح فلا يجوز حذفه إلا إذا تقدّمت قرينة تدل عليه.

لعل وجود التركيب على هذا النحو المحفوظ ما دفع النحاة إلى عدم الاعتداد بما ورد على خلاف الصور الثلاث السابقة من نحو قول جرير أيضاً:
تَزُوْدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً^(٣)

فقد جاء الانحراف في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في قوله: "فنعم الزاد... زاداً" وهو غير جائز عند بعض النحاة، ونحوه قول جرير:
والتَّغْلِيْبُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً وَأُمَّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقٍ^(٤)

١. أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ٥٢ / ٢.

٢. لا يوجد بناء على "فعل" في العربية للماضي الثلاثي، ففاء الكلمة دائماً مفتوحة، وعينها تحرك بالحركات الثلاث. أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ٥٦ / ٢.

٣. ابن عقيل ١٥٤ / ٢.

٤. عبد القادر البغدادي: خزنة الأدب ٣٩٤ - ٣٩٩، وابن عقيل ١٥٣ / ٢.

ويَتَّضَح التَّلَازِم في "حَبَّذَا"؛ فَإِنِهَا تَحْتَفِظُ زِيَادَةَ عَلَى مَا سَبَقَ فِي "نَعَم" فِي تَرْتِيبِ الْمَفْرَدَاتِ بِوَحْدَةِ الشَّكْلِ، فَنَقُولُ:

- | | |
|----------------------------|--------------------------|
| - حَبَّذَا زَيْدٌ | - حَبَّذَا الزَّيْدَانِ |
| - حَبَّذَا الزَّيْدُونَ | - حَبَّذَا فَاطِمَةٌ |
| - حَبَّذَا الْفَاطِمَتَانِ | - حَبَّذَا الْفَاطِمَاتُ |

فَيُظَلُّ الْعَنْصَرُ الْإِشَارِي، وَهُوَ "ذَا" الْمُرْتَبِطُ بِ"حَب" عَلَى صَوْرَتِهِ الْإِفْرَادِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ، وَمِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ عَلَى صَوْرَةِ التَّذْكِيرِ، مَعَ تَنْثِيَةِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ وَجَمْعِهِ وَتَأْنِيثِهِ، وَقَدْ يَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى تَلَازِمِهِ النَّامِّ مَعَ فَعْلِهِ حَتَّى إِنَّهُ صَارَ كَأَحَدِ أَجْزَائِهِ، وَقَدْ أَدْرَكَ النَّحَاةُ ذَلِكَ فِي تَقْسِيرِهِمْ لِمَكُونَاتِ هَذِهِ الصِّيغَةِ، فَعَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ وَفَقَ تَوَجُّهَاتٍ ثَلَاثَةً^(١):

الأول: "حَبَّذَا" مَرْكَبَةٌ مِنْ "حَبَّ" وَ"ذَا" وَهُمَا الْفَعْلُ وَالْفَاعِلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ وَابْنِ بَرَهَانَ وَنُسِبَ إِلَى سَيَبَوِيهِ.

الثاني: أَنَّ الصِّيغَةَ فَعْلٌ بِتَمَامِهَا، وَعَلَى هَذَا لَا اعْتِبَارَ لِلْعَنْصَرِ الثَّانِي، وَهُوَ "ذَا"، وَهُوَ مَذْهَبُ قَوْمٍ مِنْهُمْ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ.

الثالث: أَنَّ الصِّيغَةَ اِسْمِيَّةٌ، وَعَلَى هَذَا لَا اعْتِبَارَ لِلْعَنْصَرِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ "حَبَّ"، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَابْنِ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ وَابْنِ عَصْفُورٍ.

إِنَّ الْارْتِبَاطَ بَيْنَ الْعَنْصَرَيْنِ "حَبَّ" وَ"ذَا" دَفَعَ بَعْضَ النَّحَاةِ إِلَى الْحُكْمِ بِذَوِيَانِ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ، فَلَمْ يَتَّضَحْ أَثَرُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ عَوْنًا لِلْآخِرِ فِي أَدَاءِ الْوُضُفَةِ النَحْوِيَّةِ وَهِيَ الْمَدْحُ، فَضْلًا عَنْ وَعِيهِمْ بِأَنَّ الْفَعْلَ "حَبَّ" فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ جَامِدٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، فَلَا يَجِيءُ بِغَيْرِ الْمَاضِي.

١. انظر: ابن عقيل ٢/ ١٥٩، ١٦٠.

ويذهب السيوطي^(١) في تفسير هذا التلازم، فيرى أنهم جعلوا "حَبَّذاً" بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل، ويستدل على ذلك بما ذهب إليه بعض النحويين من جعل "حَبَّذاً" في موضع رفع بالابتداء، وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سُمِّيَ بها، كما ورد تصغير "حَبَّذاً" بقولهم: ما أُحْيِدَه.

وهذا دليل على أن حالة التلازم حوِّلت الجملة الفعلية إلى صيغة واحدة، وهذا شبيه بمفهوم النحت في اللغة، وهو ما تحقق في رأي السيوطي في أمرين: الأول: أن "حَبَّذاً" جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل، والثاني: أنه يجوز تصغيره، وهذا لا يحدث إلا إذا تحقق الأفراد اللفظي، فيتعين النحت.

ثانياً: تراكيب شبه قياسية محفوظة

تأتي التراكيب شبه القياسية لتطرح نوعاً من تأليف الجملة أو بعض أجزائها، فلقد منح النظام النحوي بعض الصيغ المؤلفة والانسجام مع كلمات أخرى، ويأتي هذا التشكيل من خلال العادة اللغوية في ملازمتها للاستخدام أو التشكيل القاعدي، وقد وقع ذلك في أنواع الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

وانطلقت مسيرة النحو العربي في تسجيل ما يُعرف بالمتلازمات، نحو التزام أحد الأفعال أو الأسماء أو الحروف بكلمة أخرى، فعند ورودها يُعرف الملازم لها قبل ذكره؛ لارتباط دلالي ناشئ بينهما، ومن ذلك ارتباط بعض الأفعال بأسماء مخصوصة نحو: صام رمضان، وحج البيت، وأدّى الصلاة، وأنفق المال.

ولقد سجل اللغويون ارتباطاً وتلازماً بين الأفعال والحروف، على نحو ما يُعرف بتعدية الفعل بحرف جر دون غيره، نحو:

- جاء من ...
- ذهب إلى ...
- شكر له.
- رجا منه.
- رغب [في] ...
- [عن] ...

١. السيوطي: الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٧-١٣٨.

فأصبح من اللازم تعدية الفعل بالحروف التي اشتهر بها، فمثلاً "جاء" يُعدّى بـ"من"، و"ذهب" يُعدّى بـ"إلى"... ولقد كان هناك جهد مشكور في تراثنا النحوي عن هذه القضية، في مؤلفات حروف المعاني، والجهود المعجمية، في لسان العرب وتاج العروس وغيرهما^(١).

وكذلك نرى مصاحبةً لفظيةً من قبيل التلازم التركيبي ناشئة بين بعض الأفعال مع ملازمات اسمية، فتتركب تلك الجمل وتتردّد في سياقات مختلفة، ومثال ذلك الفعل "قام، وآتى"، والاسم "الصلاة، والزكاة"، فنلاحظ التلازم بين الجملتين: أقام الصلاة وآتى الزكاة، بصورة الماضي والمضارع والأمر، وهذا إحصاء يوضّحه:

ورد الفعلان "أقام، وآتى" بلفظ الماضي في الآيات الآتية:

١. ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة ١٧٧].
٢. ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة ٢٧٧].
٣. ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة ٥].
٤. ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة ١١].

١. ومن هذه الكتب: كتاب حروف المعاني - للزجاجي، كتاب "رصف المباني في شرح حروف المعاني" لأحمد بن عبد النور المالقي، والجنّي الداني في حروف المعاني. للمرادي. وهناك دراسة قامت بها الباحثة اليمنية: الزهراء عبد الحميد عبد الرحمن باكير، وعنوانها: "التأليف في حروف المعاني في التراث العربي"، عام ٢٠٠٥م (ماجستير). (الجمهورية اليمنية - مركز المعلومات- رئاسة الجمهورية). انظر الموقع الإلكتروني:

www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID...

٥. ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ [التوبة ١٨].

٦. ﴿الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [الحج ٤١].

وذكر "أقام" مع مرادف "أتى" في الصور الآتية:

١- ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [الرعد ٢٢].

٢- ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَن تَرَكَّى فَإِنَّمَا يَتَرَكَ نَفْسَهُ﴾ [فاطر ١٨].

٣- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر ٢٩].

٤- ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى ٣٨].

كما تلازم الفعلان بلفظ المضارع "يقيم ويؤتي" في الآيات الآتية:

٥- ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة ٥٥].

٦- ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [التوبة ٧١].

٧- ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [النمل ٣].

٨- ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [لقمان ٤].

٩- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البينة ٥].

وذكر المضارع "يقيم" مع مرادف "يؤتي" في الآيات الآتية:

١٠- ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة ٣].

١١- ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الأنفال ٣].

١٢- ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [إبراهيم ٣١].

وتلازم الفعلان في صورة الأمر في الآيات الآتية:

١. ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة ٤٣].

٢. ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة ٨٣].

٣. ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة ١١٠].

٤. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [النساء ٧٧].

٥. ﴿فَأَقِمْ وَاتَّكِبْ الزَّكَاةَ وَاتَّكِبْ بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الحج ٧٨].

٦. ﴿وَأَقِمْ وَاتَّكِبْ الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور ٥٦].

٧. ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِمْ وَاتَّكِبْ الزَّكَاةَ﴾ [المجادلة ١٣].

٨. ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المزمل ٢٠].

يتضح مما سبق أن حالة التلازم في الماضي بلغت (٦) مرات، وفي الماضي مع مرادف "أتى" (٤)، ومع المضارع (٥)، ومع المضارع ومرادف "يؤتي" (٣)، ومع الأمر (٨).

* * *

(٣)

- قطع التلازم:

إن الفلسفة العامة للمنهجية النحوية تسعى إلى تحديد النظام الذي يسمح بإسقاط عنصر من العناصر المكونة للجملة، ولعل معرفتنا بالتلازم وقوانينه تُمكننا من الكشف عن مواضع الخرق أو النقص في ظاهر التركيب، سواء كان هذا حذفاً، فيحتاج إلى تقدير؛ ليستكمل ما نقص من ألفاظ، هي ضرورية لفهم المعنى العام أو لاستكمال المواقع والرتب الإلزامية في الجملة، أو كان فصلاً بين المتلازمين، فيحيل التركيب إلى صورة شكلية أخرى، لها قانونها الذي يسوّغ لها تلك الحالة، وقد ينتج عن هذا وذاك إبطال لأثر العامل في معموله، فلا يعمل مع تلك الجهة الجديدة أو الحالة التي بها قُطِعَ للتلازم.

إن هذا يتم في إطار القواعد التي تسمح بالانفصال بين المتلازمين، أو تقديم أحدهما وتأخير الآخر، وإنه مما قد يُعاب عليه في تركيب الجمل عدم الأخذ بهذا النظام، يقول عبد القاهر: "وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف أن الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم" (١).

١. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٨٤.

ومما يؤدي إلى ذلك القطع أمران مهمان، الحذف لأحد المتلازمين، والفصل بين المتلازمين:

أولاً: حذف أحد المتلازمين

تكثر مواضع الحذف في الأبواب النحوية لأجزاء الجملة، مما يستوجب تقديرها، ويرى الدكتور علي أبو المكارم^(١) أنه لا يكاد يخلو باب في النحو إلا يتصل به الحذف في بعض جزئياته، ويترتب على هذا وجوب تقديره أو استتاره، وهذا وفق ما يتطلبه سياقه حتى تكتمل الجملة، فيُقدَّر اللفظ الذي به تقبل الجملة أو تكتمل أركانها، ويتضح هذا في قول ابن يعيش في حديثه عن جواز حذف المبتدأ أو الخبر: "قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيُحذف لدالتهما عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا"^(٢).

ويطرد الحذف في باب المبتدأ والخبر والأفعال الداخلة عليهما والمفاعيل والإضافة والموصول والقسم والشرط والعطف والعائد^(٣)، ويوجد سببان للحذف عامة^(٤):

الأول: جانب بلاغي يتصل بالمعاني البلاغية.

الثاني: جانب نحوي ذوقي ودلالي.

ولعل اكتشاف الحذف يكمن في المنهج الذي بناه النحاة على تصوّرهم لأمرين:

١. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ٢٥٩.

٢. ابن يعيش، شرح المفصل ٩٤ / ١.

٣. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ٢٥٩.

٤. عفيفي، أحمد: ظاهرة التخفيف في النحو العربي ٢٧٥.

- مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي وجود أطراف ثلاثة، هي العامل والمعمول والحركة الإعرابية، فإذا نقص بعض هذه الأطراف تحتم تقديره، كما سبق.

- تصور العلاقة الإسنادية التي لا توجد إلا بين اثنين^(١).

ومن أمثلة حذف المتلازمين حذف الصفة التي هي مضاف، في نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٢)، أي: واسأل أهل القرية، وقد أقام المضاف إليه مقام المضاف^(٣)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾^(٤). أي المسجد الأقصى. ومن أمثلة المحذوف إذا كان موصوفاً قولنا: صلينا بالجامع، أي بالمسجد الجامع، ومن أمثلة الحذف حذف الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٥)، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت.

الفصل بين المتلازمين:

من قضايا المنهج في تصور النحاة للتلازم حالة خاصة تتعلق بالفصل بين المتلازمين، فتختلف معيارية هذا الفصل من باب نحوي لآخر، فإذا جاز في أمر الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، فإنه يُكره في المضاف والمضاف إليه و"ما" التعجبية وفعل التعجب، فمثلاً يرى سيبويه^(٦) قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه لتلازمهما، فلا يجوز نحو: "يا سارق الليلة أهل الدار"، إلا في

١. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ٢٦٠.

٢. سورة يوسف: ٨٢.

٣. السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٩.

٤. سورة الإسراء: ٧.

٥. سورة الانشقاق: ١.

٦. سيبويه: الكتاب ١/ ١٧٥.

الشعر فنصّ على جوازه، وأما الفصل بين "ما" التعجبية وفعل التعجب فقد ورد هذا في بعض النصوص المروية عن العرب، ومنه قول امرئ القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمَعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَ^(١)

ومنه جواز^(٢) الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور، نحو قول العرب: "ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب، ومنه جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالنداء، نحو: ما أنبل — يا محمد — أخلاقك .

فقدان تأثير العامل في معموله:

إن حدوث هذا القطع بالحذف أو الفصل قد يؤثر في بعض الأبواب النحوية، في العمل خاصة، فمنه ما لا يتأثر بذلك، نحو الفعل مع الفاعل، في قولنا: جاء اليوم إلى الجامعة محمدٌ، فالفصل بين الفعل والفاعل غير مؤثر في العمل على الإطلاق، وإن أثر في صورة الفعل نحو قولنا: حضر اليوم إلى الجامعة فاطمة، ويعلل له النحاة بقوة العامل، وهذا وجه شكلي لا يؤثر في البنية الكلية للجملة.

لكن الوجه الثاني أنه يقع تأثير في العمل النحوي، فيلغى العامل أو يُهمل، ومن هذا القبيل "لا" التي لنفي الجنس، فقد اشترط النحاة لعملها عمل "إن" مع اسمها النكرة دون فصل بينهما، فنقول: "لا رجل في الدار"، وإذا تم قطع المتلازمين، وقلنا: "لا في الدار رجل" فإنها لا تعمل عمل "إن" حينئذ^(٣).

١. ابن عقيل ٢ / ١٤٢.

٢. السابق نفسه.

٣. ابن هشام: مغني اللبيب ٢٤٠.

ومن ذلك أيضًا "إذن" الناصبة للفعل المضارع، فشرطها لكي تعمل النصب فيه أن^(١) تتلازم معه مصدرّة، بدخولها مباشرة عليه، باستثناء القسم و"لا" النافية، فإذا تم الفصل بينهما أو دخولها على نوع آخر من الكلمات فإنها لا تعمل، نحو قوله تعالى: (إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ فَرِيقٍ)^(٢)، ومثال العاملة، عندما يسأل السائل: هل تذاكر؟ فيقول المجيب: نعم، فيجيبه السائل: إذن تتجج، بالنصب، لتوافر شروط عملها.

ويذكر السيوطي^(٣) أن بعض العرب ألغى عمل "إذن" مراعاة لعدم الاختصاص، كما ألغى بنو تميم "ما" فلم يعملوها عمل "ليس" لعدم الاختصاص. ونجد ذلك التلازم الذي يفقد إلى العمل في تعليق سيبويه على الترخّص في العلامة الإعرابية في قول الشاعر:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا^(٤)

بتسكين الياء في "أثافيا" يقول: "لأنهم يجعلون الشئيين اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة، نحو ياء: درديس ومفاتيح"^(٥).

من نتائج الدراسة:

- كشف البحث عن أن التلازم حسب تصور النحاة ليس بين أطراف متتالية فحسب، بل بالإمكان أن يكون بين متباعدين تركيبياً، غير أنهما مترابطان نحويًا ودلاليًا.

١. ابن هشام: مغني اللبيب ٣١.

٢. سورة المؤمنون: ٩١.

٣. السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٧.

٤. البيت للحطيئة، وهو في: سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٦، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٠٠.

٥. سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٦، ٣٠٧.

- توجد علاقة تبدو قديمة تضرب في أعماق التاريخ بين التلازم والنفس الإنسانية، وهو الجانب المؤثر لوجوده وتحققه.
- يسهم التلازم في اكتشاف بنية الجملة العربية وأساس تصميمها بدءًا بالتعرف على الموقع الإعرابي ومرورًا بتعرف نوعية الكلمة وحقها في الترتيب والصدارة وغيره.
- يمكن معرفة الأنماط التركيبية المتلازمة من ملاحظة سقوط بعض الكلمات من التركيب، بالتعرف على الملازم لها.
- قد يؤثر فقدان عنصر من عناصر الجملة في إحداث إضعاف للعامل النحوي، فيُهمل أو يضعف، فلا يؤثر في معموله.

المراجع

- الأنباري: أسرار العربية، تحقيق الدكتور فخر قدارة، دار الجيل، بيروت ١٩٩٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠٢م.
- منثور الفوائد، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣م.
- أنيس، إبراهيم (دكتور): من أسرار اللغة، القاهرة ١٩٦٦م.
- البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٧م.
- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هندلوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
- حسّان، تمام (دكتور): اللغة العربية مبناها ومعناها، عالم الكتب، ط٣، القاهرة ١٩٩٨م.
- حيدر، عوض حيدر (دكتور): فصول في علم اللغة التطبيقية (علم المصطلح وعلم الأسلوب)، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- رؤية: ديوان رؤية، تصحيح وترتيب وليم بن الورد، ليبسيغ ١٩٠٣م.
- الرحالي، محمد: تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، المغرب ٢٠٠٣م.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط٣، بيروت ١٩٧٩م.
- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

- الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق الدكتور فخر قدارة، دار عمار، الأردن ٢٠٠٤م.
- ابن السراج: أصول النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م.
- السيوطي: الأشباه والنظائر، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط٣، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٣م.
- عبد العزيز، محمد حسن (دكتور): المصاحبة في التعبير اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- عطية ، هادي (دكتور): نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا، مكتبة النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦م.
- عفيفي، أحمد (دكتور): ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٦م.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ٢٠٠٧م.
- عمر، سليم: اللسانيات العامة الميسرة، علم التركيب، أنوار، الجزائر، ١٩٩٠.
- أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٥م.
- قباوة، فخر الدين: العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السادس عشر ١٩٩٨م، ص ١٢١.
- عبد اللطيف، محمد حماسة (دكتور): النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة ١٩٨٣م.

- ليونز، جون: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٨٥م.
- المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٩٤م.
- محسن، طه (دكتور): الفصل بين المضاف والمضاف إليه، دار الينابيع، سورية، ٢٠٠٩م.
- المخزومي، مهدي (دكتور): في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت ١٩٦٤م.
- أبو المكارم، علي (دكتور):
أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٧م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٦م.
- المهيري، عبد القادر (دكتور): نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.
- نحلة، محمود (دكتور):
مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨م.
- نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩١م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت (لا ت).